



المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة
Arab Center for the Development of the Rule of Law and Integrity

ميثاق التعاون بين المركز العربي لتطوير حكم القانون
والنزاهة وشبكة حلفائه

ميثاق التعاون بين المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وشبكة حلفائه

بناء حكم القانون والنزاهة، في الدول العربية، بات يستقطب الاهتمام المركزي للمؤسسات والجمعيات والأفراد وسائر قوى المجتمع المدني.. فالجميع يدركون أنه ضرورة أولية من ضرورات التنمية والإصلاح، وإخراج المجتمعات العربية من أزمتها المزمنة، مع الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان التي ينبغي نشرها وتوطيدها وتطبيقها بنزاهة وإنصاف.. ولا سبيل إلى ذلك، إلا ببناء حكم القانون والنزاهة، شرطاً ضرورياً وكافياً لقيام الدولة العصرية الحديثة، دولة الحق والعدل والخير.

تعريف بالمركز وفروعه

المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ("المركز") منظمة عربية إقليمية غير حكومية، لا تتوخى الربح، تأسست عام ٢٠٠٣ على يد عدد من القضاة والمحامين اللبنانيين بمؤازرة زملاء لهم في العالم العربي. سيصدر عن هذا المشروع بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، سلسلة من الأبحاث والتقارير التي سيعمل على إعدادها مجموعة من الخبراء العرب، من باحثين وممارسين تدور حول محاور ثلاثة، تشكل الركائز الأساسية لبناء الأنظمة الديمقراطية المستدامة. هذه المحاور هي: (١) قضاء مستقل وحيادي (٢) إعلام مستقل وحر (٣) برلمان مستقل وتمثيلي. و في إطار محور البرلمان والمشاركة فقد أعد المركز مبادئ البرلمان الصالح، والمشاركة، وسوف يصدر في ضوءها تقارير، في كل من الدول العربية التالية: الأردن، لبنان، مصر والمغرب.

وبهدف تعميق المدارك وتبادل الخبرات وتوحيد الجهود، ومن أجل توثيق العلاقات بين المركز وأصدقائه، وجعلها أكثر فائدة للطرفين، ما يسمح بتبادل الخدمات والخبرات والإمكانات، كافة؛ ومن أجل تحويل المركز وفروعه إلى محور فاعل في المجتمعات العربية، كافة، بالتعاون مع أهل الاختصاص في الحقول القانونية والسياسية والإعلامية والباحثين منهم، ومن أجل أن يتمكن المركز من تأدية رسالته، وتحقيق أهدافه في تطوير حكم القانون والنزاهة في الدول العربية، وبناء المعرفة وتنمية القدرات، وتمكين قوى المجتمع المدني هيئات وأفراداً من ممارسة حقوقهم الطبيعية، في المشاركة في بناء الحكم الصالح، وفق مبادئ ومنهجيات وأطر مرجعية، حددها المركز، يعلن الطرفان التزامهما بمبادئ هذا الميثاق وببنوده الآتية:

أ- التزامات الحليف

- حضور أنشطة المركز والإسهام فيها (ورش عمل، محاضرات، ندوات، مؤتمرات، احتفالات ومناسبات تفرضها طبيعة التعاون بين المركز وشبكة حلفائه.
- تزويد مكتبة المركز الرئيسي أو مكتبة أحد فروع بنسخة من مؤلفاته وأبحاثه وكتاباته المنشورة، والاذن له بنشرها على موقعه الإلكتروني.
- المساهمة مع المركز، في البحث عن مصادر تمويل لمشاريعه البحثية وأنشطته.
- توفير المعلومات بمبادرة تلقائية، أو بناء لطلب المركز، والتي تخدم أهدافه ومبادئه ومشاريعه وأنشطته.
- الكتابة في مواضيع حكم القانون ومجالاته (ببدل أو بدون بدل) بغية النشر الإلكتروني أو الورقي، لخدمة أهداف المركز ومبادئه.
- تزكية ترشيح حلفاء جدد لتوسيع شبكة الحلفاء، ورفدها بطاقات وخبرات عربية شابة، مقيمة أو غير مقيمة في الدول العربية.



· اقتراح أفكار وبرامج لأنشطة ومشاريع، تحقق مبادئ المركز وأهدافه.

· التعريف بالمركز ونشر مبادئه ومنهجيته وتقنياته، لبناء المعرفة وتنمية القدرات.

ب- التزامات المركز تجاه الخليف

· نشر مؤلفاته وأبحاثه وفق شروط يتفق عليها الطرفان (النشر الورقي والنشر الإلكتروني)

· إفادته (بدون بدل) من خدمات مركز:

١ - المعلومات

٢ - المكتبة

٣ - الدعم بالرأي والإرشاد

· إعطاؤه الأفضلية في عقود أو أنشطة يجريها المركز، لتحقيق أهدافه مع أهل الخبرة والاختصاص، وفق شروط التعاقد العامة التي وضعها المركز.

· مشاركته في مجلس الأمناء، وفقاً لنظام هذا المجلس.

· تكريمه وفقاً للنظام العام للشخصيات والمؤسسات الذي وضعه المركز.

· ترشيحه وفقاً للمعايير والشروط العامة التي وضعها المركز، لنيل جوائز عربية أو دولية.

· ترشيحه للعمل الاستشاري أو البحثي أو التدريبي، مع مؤسسات عربية ودولية.

· إعلامه بالأنشطة التي يقوم بها أو يحضر للقيام بها المركز، ضمن النطاق الجغرافي الذي يوجد فيه.

· إدراج اسمه والتعريف عنه على موقع المركز الإلكتروني.